

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 18)
9 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١	٢١٨-٢ - ١-١٨ البرنامج ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا البرامج الفرعية:
٣	١٨-٨ - ٥-١٨ ١-١٨ إدارة الموارد الطبيعية والبيئة
٤	١٨-١٥ - ٩-١٨ ٢-١٨ تحسين نوعية الحياة
٦	١٨-١٧ - ١٦-١٨ ٣-١٨ التنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية ٤-١٨ تنسيق السياسات ومواءمة قواعد وأنظمة التنمية القطاعية
٧	١٨-٢٠ - ١٨-١٨ ٥-١٨ وضع وتنسيق ومواءمة الاحصاءات والمعلومات

١-١٨ يتمثل الاتجاه العام للبرنامج في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، وتشجيع التعاون وتنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي، وزيادة الوعي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية للتنمية.

٢-١٨ وولاية البرنامج مستمدة من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٣ و ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، اللذين حددت وعدلت بموجبهما صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأمانة اللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

٣-١٨ وفي تنفيذ البرنامج ستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحديد وتصميم النهج المتعدد التخصصات للتعاون الإقليمي في سياق أولويات وبرامج دولها الأعضاء، مراعية في ذلك تطلعات مؤسسات المجتمع المدني.

٤-١٨ ومن المتوقع أن تتكفل جهود اللجنة خلال الفترة المشمولة بالخطة بالمنجزات التالية:

(أ) جعل اللجنة المصدر الرئيسي للاحصاءات والمعلومات في المنطقة وذلك بتطوير قواعد البيانات ونظم وشبكات المعلومات ذات الصلة بعمل اللجنة والمستعملين النهائيين؛

(ب) زيادة تفهم التنمية البشرية المستدامة بتحديد الأولويات ووضع الخطط والقيام بالأنشطة المتصلة بذلك؛

(ج) تحسين إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة وزيادة استخدام الموارد المتجددة للطاقة؛

(د) تطوير دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باعتبارها المنشط والمحفل الإقليميين للتنمية من خلال مساعدتها للدول الأعضاء على مواجهة آثار التغييرات الإقليمية والعالمية؛

(هـ) زيادة التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مواءمة القواعد والمعايير والأنظمة والتعاريف ذات الصلة وفي اعتماد الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة؛

(و) تعزيز وتوسيع الآليات الإقليمية القائمة للتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية؛

(ز) تقديم المساعدة الفعالة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ولا سيما اليمن الذي هو أقل البلدان نموا في المنطقة.

البرنامج الفرعي ١٨-١ إدارة الموارد الطبيعية والبيئة

١٨-٥ ستواجه معظم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قضايا متزايدة التعقيد تتصل بتنمية وإدارة مواردها الطبيعية، فضلا عن معالجة المشاكل البيئية الخطيرة. وينبغي معالجة هذه القضايا في سياق الترابط الإقليمي المتزايد. ومن المتوقع أن يضطلع هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة، بدور حفاز في مجالي التنسيق والتعاون الإقليميين من أجل إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما الموارد المائية والطاقة وحماية البيئة.

١٨-٦ والأهداف في مجال المياه هي كما يلي:

(أ) العمل على اتباع نهج متكاملة للاستجابة للتحديات الناشئة عن اجتماع مجموعة من العوامل هي نقص موارد المياه العذبة وتدهور نوعيتها والزيادة السريعة في الطلب على المياه لاستخدامها في أغراض متعددة وذلك في سياق النمو السكاني واستخدام الأراضي الزراعية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ب) المساهمة في وضع ونشر خطط لزيادة ترشيد استخدام وحفظ موارد المياه العذبة، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة وعي الجمهور وتأمين مشاركة المجتمع المحلي في استخدام المياه وتنفيذ مشاريع المياه وبرامج حماية البيئة؛

(ج) تقديم المساعدة الفعالة للدول الأعضاء في وضع وتنفيذ برامج لبناء القدرات، فضلا عن نشر التقنيات والتكنولوجيات الحديثة لتنمية كل من موارد المياه السطحية وموارد المياه الجوفية، بما في ذلك المصادر غير التقليدية؛

(د) دعم الحكومات في جهودها لإقامة الآليات المناسبة داخل المنطقة وعلى الصعيد الأقليمي لتنمية وإدارة أحواض المياه المشتركة.

١٨-٧ والأهداف في مجال الطاقة هي كما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين سياساتها في مجال الطاقة ومنهجيات التخطيط وتقنياته؛

(ب) تشجيع استخدام المصادر البديلة للطاقة؛

(ج) المساهمة في نشر تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك أساسا كجزء من التنمية الريفية المتكاملة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(د) تشجيع التعاون داخل المنطقة وعلى الصعيد الأقاليمي في مجال شبكات الطاقة الكهربائية؛

٨-١٨ والأهداف في مجال البيئة هي كما يلي:

(أ) العمل على زيادة الوعي البيئي واتخاذ إجراءات لمعالجة مسائل تدهور البيئة في المنطقة؛

(ب) تعزيز التعاون داخل الأمانة ومع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في رصد وتحليل الجديد من المسائل والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة وتقديم تقارير عن ذلك، ومتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما فصوله التي تعالج دمج إدارة وحفظ موارد الأراضي والمياه؛

(ج) تشجيع التكنولوجيات السليمة بيئياً لتحقيق التنمية القطاعية المستدامة بغية عكس اتجاه الأضرار البيئية وتدهور الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، والتقليل إلى أدنى حد من التبيد، وتحقيق الحد الأقصى في مجال التدوير وحماية البيئة، وتقييم أثر عمليات النقل واستخدام الطاقة على البيئة.

البرنامج الفرعي ١٨-٢ تحسين نوعية الحياة

٩-١٨ تفرض الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية المتغيرة على نحو سريع مشاكل خطيرة من حيث أثرها في تماسك المجتمع وهيكل الأسرة وقيمها. وقد تفاقت هذه المشاكل نتيجة للأثار المترتبة على القيود المالية على الاستثمار في القطاعات الاجتماعية ونتيجة لتزايد المشاكل الناشئة عن التحضر.

١٠-١٨ ويجب في محاولة حل هذه المشاكل الاجتماعية أن تؤخذ في الاعتبار الاتجاهات الدولية والإقليمية الناشئة والطابع العالمي الذي أصبحت تتسم به المسائل المتصلة بتحسين نوعية الحياة.

١١-١٨ ورغم أن المسائل المتصلة بتحسين نوعية الحياة مسائل لا تتجزأ ومترابطة ومن ثم سوف يتم التصدي لها بأسلوب يجمع بين عدة تخصصات بقدر الإمكان، فإن هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة مسائل وسياسات التنمية الاجتماعية سيسعى إلى تحقيق الأهداف المتصلة بأربعة مجالات محددة وإن كانت متكاملة تتعلق بتحسين نوعية الحياة، هي: السكان والتنمية البشرية والنهوض بالمرأة والمستوطنات البشرية. وفي هذا السياق، سيتابع هذا البرنامج الفرعي التنفيذ وسيسعى إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنطقة الصادرة عن أربعة مؤتمرات، هي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة والمؤتمر العالمي للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

١٢-١٨ وفيما يلي الأهداف في مجال السكان:

(أ) تعزيز قدرات بلدان المنطقة وزيادة وعيها في مجالات تكنولوجيات وتقنيات التحليل الديمغرافي والسياسات السكانية والهجرة؛

(ب) زيادة الوعي والفهم بشأن الحالة السكانية والاتجاهات والمسائل والتحديات السكانية وترابطها مع التنمية المستدامة؛

(ج) زيادة فهم الروابط بين العوامل السكانية والفقير وحقوق الإنسان والتنمية.

١٣-١٨ وفيما يلي الأهداف في مجال التنمية البشرية:

(أ) العمل على اتباع نهج متكاملة في مجال التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر؛

(ب) تشجيع الإنتاج والقدرات المدرة للدخل لا سيما بالنسبة لأشد الفئات حرمانا؛

(ج) دعم الشراكات بين الهيئات الحكومية والهيئات غير الحكومية، بما في ذلك مشاركة السكان في تصريف الشؤون العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز التنمية البشرية؛

(د) تعبئة وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والهيكل الأسرية؛

(هـ) تعزيز البعد الثقافي للتنمية.

١٤-١٨ وفيما يلي الأهداف في مجال النهوض بالمرأة:

(أ) متابعة التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالجنسين الصادرة عن المؤتمرات العالمية الأربعة المشار إليها أعلاه؛

(ب) تقديم الدعم إلى الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والتأكيد على ما يتصل بالأسرة من أدوار وقيم وهوية؛

(ج) توعية المجتمع بالمسائل المتعلقة بالجنسين، بما في ذلك الشراكة والمشاركة، وزيادة الوعي فيما يتعلق بالتشريعات وآليات الدعم المؤسسي؛

(د) المساعدة في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بوصفها أدوات لرصد وتعزيز النهوض بالمرأة.

١٥-١٨ وفيما يلي الأهداف في مجال المستوطنات البشرية:

(أ) رصد وتحليل المشاكل الناشئة عن سرعة التحضر والتغير الاجتماعي؛

(ب) تعزيز الفهم وزيادة الوعي بشأن مشاكل واحتياجات المستوطنات البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير السكن والخدمات ذات الصلة بصورة كافية ويسيرة التكلفة؛

(ج) تعزيز قدرة حكومات بلدان المنطقة في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

البرنامج الفرعي ٣-١٨ التنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية

١٦-١٨ ستعترض التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا تحديات تتمثل في ما بدأ يظهر بسرعة من تغيرات اقتصادية إقليمية وعالمية ناشئة عن التكامل العالمي للاقتصاد، والتطورات الإقليمية الجديدة بما في ذلك الآثار الاقتصادية لعملية السلم في الشرق الأوسط، واتجاه متزايد صوب اقتصادات سوقية المنحى، بما في ذلك تدابير الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

١٧-١٨ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة مسائل وسياسات التنمية الاجتماعية:

(أ) توسيع تفهم التنمية الاقتصادية بغية تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، والتجارة الدولية والتجارة داخل المنطقة، والتمويل والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر؛

(ب) زيادة فهم أثر تحرير النشاط الاقتصادي وتحسين استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في الترتيبات الاقتصادية العالمية (كمنظمة التجارة العالمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) وشراكة البلدان الأوروبية وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط)؛

(ج) تحديد طرائق تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية للتمويل بغية تسهيل تحركات رؤوس الأموال داخل المنطقة؛

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والإدارة المالية وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص وتدابير رفع القيود الإدارية.

البرنامج الفرعي ١٨-٤ تنسيق السياسات ومواءمة قواعد وأنظمة التنمية القطاعية

١٨-١٨ التعاون الاقتصادي الإقليمي، في سياق الثقافة والبيئة الاقتصاديين العالميتين السائدتين، يقوم، في جزء منه، على مواءمة المعايير والقواعد والأنظمة على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة الآثار المترتبة على المعاهدات والاتفاقيات والمعايير العالمية. وتكتسي مواءمة المعايير الإقليمية أهمية خاصة في مجالات النقل والصناعة والتكنولوجيا.

١٨-١٩ وسيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة المسائل والسياسات القطاعية، على أربعة مجالات هي: النقل والصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

١٨-٢٠ وفيما يلي الأهداف في هذه المجالات:

(أ) النقل: تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء على أساس تحسين عمليات النقل وسياسات الهياكل الأساسية، فضلا عن مواءمة المعايير واعتماد نظم قانونية لإزالة الحواجز التي تحول دون تبسيط وتحسين عمليات النقل عبر الحدود وحركة النقل العابر؛

(ب) الصناعة: تحسين القدرة على التنافس للصناعات القائمة وذلك من خلال تطوير المهارات والسياسات وتعزيز التنسيق وإقامة الشبكات فيما بين مؤسسات الدعم الوطنية والإقليمية وتمكين الصناعات من الاستجابة لمتطلبات المعايير والقواعد والأنظمة الإقليمية والدولية؛

(ج) الزراعة: تحديد وتعزيز الاستراتيجيات والممارسات الزراعية المناسبة من حيث الإدارة الزراعية وحفظ الموارد وبناء المؤسسات وتحديد المجالات التي تتطلب مواءمة السياسات والأنظمة والقواعد المتعلقة بالزراعة بغية تطوير الإمكانيات الزراعية للدول الأعضاء؛

(د) التكنولوجيا: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال السياسة المتعلقة بالتكنولوجيا والنقل الفعال للتكنولوجيا، وتعزيز قدراتها التكنولوجية، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير وربطها بشبكات وإقامة صلات بينها وبين قطاعات الإنتاج.

البرنامج الفرعي ١٨-٥ وضع وتنسيق ومواءمة الاحصاءات والمعلومات

١٨-٢١ يعتمد وضع سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة واتخاذ قرارات صائبة على توفر وموثوقية البيانات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية وقابليتها للمقارنة وما بينها من صلات. ووضع السياسات الإنمائية المناسبة مرهون أيضا بالوصول إلى مصادر المعلومات الإقليمية والدولية. ولقد أصبح وجود صلات فعالة بين المعلومات، وإقامة الشبكات، في زمن العولمة وتقاسم المعلومات، من العناصر الجوهرية في وضع الاستراتيجيات الاحصائية، وتترتب عليها في تلك الاستراتيجيات آثار بعيدة المدى.

٢٢-١٨ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تنفذه شعبة الاحصاءات:

(أ) وضع أنظمة احصائية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بغية زيادة أهمية ودقة البيانات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) توسيع شمول البرنامج الفرعي ليمتد إلى مجالات احصائية جديدة، لا سيما في ميدان الاحصاءات الاجتماعية على نحو ما هو مطلوب لأغراض إجراءات متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية المذكورة أعلاه؛

(ج) تشجيع استخدام إجراءات موحدة للإبلاغ و احصاءات قابلة للمقارنة وذلك بتنفيذ الأنظمة والبرامج الاحصائية الدولية، لا سيما نظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣، وبرنامج المقارنات الدولية، وجولة عام ٢٠٠٠ لعمليات احصاء السكان والمسكن؛

(د) تحسين موثوقية البيانات والمعلومات الاحصائية وتمكين المخططين والباحثين من الوصول إليها؛

(هـ) وضع قواعد بيانات احصائية ونصية في مختلف الميادين الاجتماعية - الاقتصادية.
